التوزيع الجغرافي لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)

أ. د. لطيف هاشم كزار الطائي/ كلية التربية/ جامعة واسط
الباحث . وسام عبد الحسن عجيل/ كلية التربية/ جامعة واسط

المقدمة: Introduction

تُعد الجريمة ظاهرة اجتماعية عانت منها المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وعانت على مر السنين نظراً لما تتسبب فيهِ من أخطار وأثار سلبية على الفرد والمجتمع، حيث تعمل على أثارة الرعب وإشاعة الخوف والذعر في نفوس الناس، فقد أشار القران الكريم إلى هذه الظاهرة في قوله تعالى (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ)[١]، فلا يخلو أي مجتمع إنساني من الجرائم، سواء كانت دولاً متقدمة أم دولاً نامية، إذ تتباين معدلات الجريمة من مجتمع إلى آخر من حيث نوع وحجم الجريمة، بل وتتباين داخل المجتمع الواحد مهما كانت درجة نضوجهِ الفكري والثقافي والسياسي .

فالحضارات التاريخية القديمة كالحضارة الصينية واليابانية كان الاعتقاد السائد فيها أن الجريمة هي من عمل الشيطان وأن المجرم يتقمصهُ الجّن ، بينما كان الاعتقاد السائد في الحضارة اليونانية بان الجريمة تشير الى مرض الأنسان النفسي تتسبب فيهِ الانفعالات الداخلية والجهل والبحث عن الشهوة واللذة [٢]. ما بالنسبة لحضارة وادي الرافدين فقد أوردت الكثير من التشريعات والقوانين بخصوص جرائم القتل والسرقة بما فيها شريعة حمورابي التي نصت فقط على قرابة الـ(٢٠) نص ومادة قانونية تعالج فيها ظاهرة السرقة والاعتداء على الأموال[٣] .

تشكل الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها المجتمع العراقي المتمثلة بارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف المستوى المعيشي بفعل الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد وما أعقبهُ من توالي الحروب مروراً بالاحتلال الأمريكي بعد عام (٢٠٠٣م) والى وقتنا الحالي جملة من المتغيرات أدت الى انهيار تام في العديد من المؤسسات الأمنية والخدمية وتزايد حجم المظاهر الإجرامية وتنوع مظاهر السلب والنهب والقتل والاستيلاء على الممتلكات الحكومية، لذا فان الجريمة تمثل واحدة من أهم المظاهر الاجتماعية لأي مجتمع نظراً لتأثيرها على التنمية البشرية والبناء الاجتماعي وضعف تماسك المجتمع فضلا عن تأثيرها على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لأي مجتمع، لذا كان الاهتمام منصباً من قبل الدراسات الجغرافية وبصفة خاصة دراسات الجغرافية الاجتماعية من اجل الوصول إلى الحلول والمعالجات المناسبة للحد من هذهِ الظاهرة والقضاء عليها بكافة إشكالها ٠

مشكلة البحث:- the problem of The study

أن مشكلة البحث تتمثل بمجموعة من التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عنها بالنقاط التالية:-

١- هل يتباين التوزيع الجغرافي لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة زمانياً ومكانياً مابين الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة.

٢- هل هناك تباين في التوزيع الجغرافي لمرتكبي ومرتكبات جريمتي القتل والسرقة في منطقة الدراسة .

أهمية البحث:- Importance of The study

تتضح أهمية البحث في الكشف عن التباين المكاني لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط وأرتفاع معدلات وانماط الجريمة جراء تردي وغياب الأمن والاستقرار(غياب سلطة القانون) مما ادى الى تنوع المظاهر الاجرامية والسلوك الانحرافي في المجتمع العراقي .

تتناول الدراسة جانباً مهما يتمثل بجرائم الجنايات نظراً لعظيم جرمها مقارنةً بالجرائم الاخرى (الجنح والمخالفات) والتي تكون أقل جسامه في أحكامها، لذا فأن البحث يشير الى خطورة وقع الجريمة على الفرد والمجتمع حيث تشكل جريمة القتل التهديد الرئيس لحياة الانسان وما يترتب عليها من أضرار وخسائر بشرية ومادية جسيمة تتمثل بالأرواح والممتلكات وأثارت الفوضى وانعدام الأمن، في حين تمثل جريمة السرقة واحدة من أكثر الجرائم انتشاراً في العالم والتي تحدث نتيجةً لانخفاض المستوى المعيشي وارتفاع نسبة الفقر والبطالة. وجاءت اهمية البحث لكونه يعد الدراسة الأولى من نوعها في الادبيات الجغرافية التي تكشف عن التباين المكاني لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة على مستوى الوحدات الادارية بالنسبة لمحافظة واسط .

حدود منطقة البحث :- The Limits of The study

تتألف حدود منطقة البحث من الحدود المكانية والحدود الزمانية فمكانياً يلاحظ من الخريطة (١) أن محافظة واسط تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من المنطقة الوسطى للسهل الرسوبي من العراق مابين دائرتي عرض (٣٢,١٠° – ٣٣,٣°) شمالا وما بين خطي طول(٤٤,٤٠° – ٤٦,٤٠°) شرقا، تحدها من جهة الشمال محافظتي بغداد وديالى ومن الجنوب والجنوب الشرقي محافظتي ذي قار وميسان ومن الشرق جمهورية إيران الإسلامية وتحدها من الغرب محافظتي بابل والقادسية وتبلغ مساحتها الإجمالية بـ(١٧١٥٣) كم٢، تشكل نسبة (٣,٩%) من المجموع الكلي لمساحة العراق البالغة (٤٣٤١٢٠) كم٢[٤] .

خريطة (١) موقع محافظة واسط من العراق

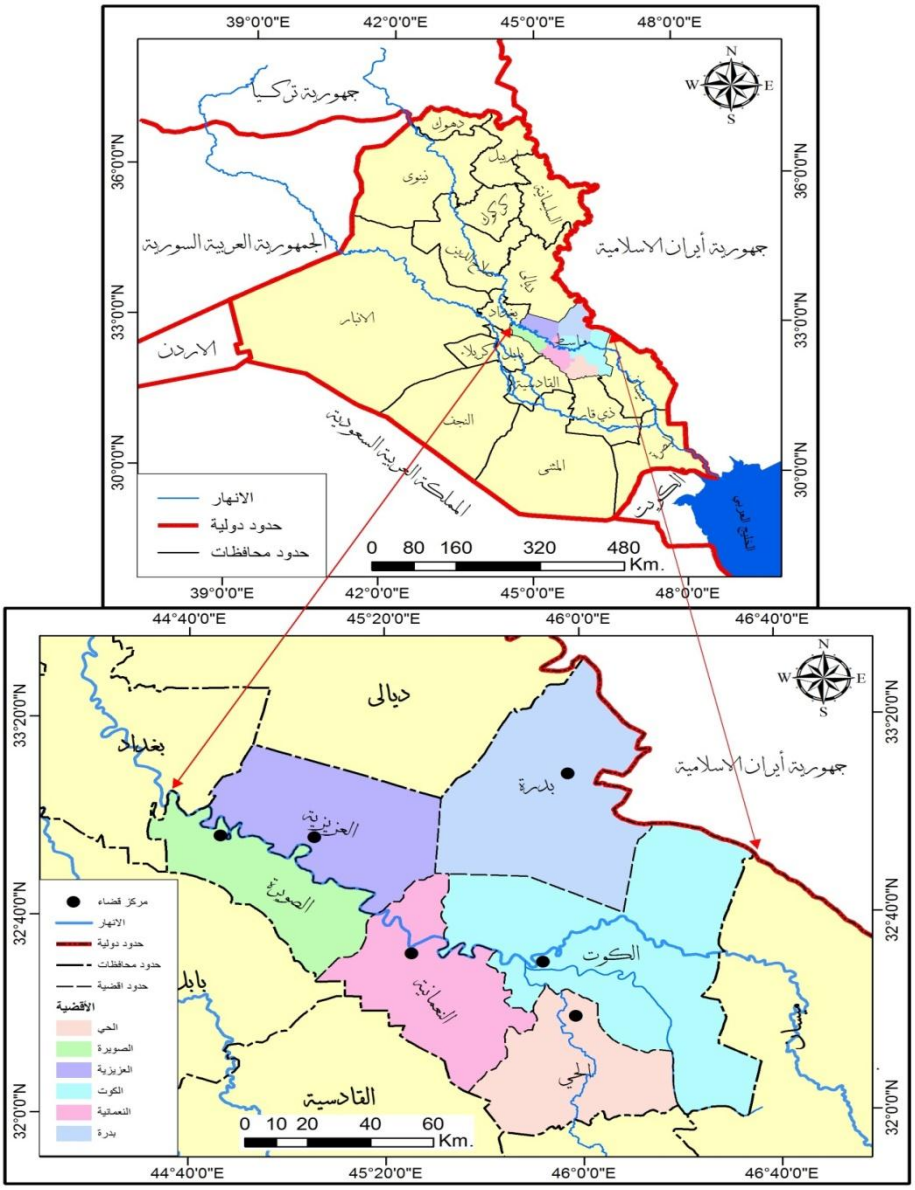

المصدر: الباحث بالاعتماد على الهيأة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، بغداد،٢٠١٢.

تتمثل منطقة الدراسة بعدد من الوحدات الادارية تبلغ (١٧) وحدة إدارية منها (٦) مراكز أقضية و(١١) وحدة ناحية ادارية أذ تم اعتماد الناحية بوصفها اصغر وحدة إدارية يمكن الحصول على بياناتها لمعالجة مشكلة الدراسة، ولتساعد على كشف صورة التوزيع المكاني لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة في عموم منطقة الدراسة . وكما يلاحظ

أما بالنسبة لحدود الدراسة الزمانية، فان تلك الحدود تمثلت بالبيانات الجنائية الخاصة بمرتكبي جريمتي القتل والسرقة للمدة (٢٠٠٦م ولغاية عام ٢٠١٤م) وذلك بسبب التغير الذي طرأ على أوضاع العراق من الحصار الاقتصادي المفروض عليهِ حتى عام (٢٠٠٣م) وما تبعهُ توالي الأحداث السياسية وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي حيث شهدت محافظات العراق انهياراً امنياً جراء الاحتلال الأمريكي للعراق وارتفاع نسبة السلوك الإجرامي والمظاهر الانحرافية .

خريطة (٢) محافظة واسط حسب الوحدات الادارية

المصدر: الباحث بالاعتماد على الهيأة العامة للمساحة، خريطة محافظة واسط، بغداد، ٢٠١٢ .

منهجية الدراسة The Methodology of The study

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مستوى التباين المكاني لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة ومدى خطورتها وأثارها على المجتمع وتحليل اسباب تباينها واعتماد المنهج المسحي في جمع البيانات القائمة على الملاحظة واجراء المقابلات الشخصية بالإضافة الى استخدام الأساليب الاحصائية (الكمية) في تحليل ظاهرة الجريمة المتمثلة بمقياس التشتت والتركز(كالدرجة المعيارية والوسط الحسابي) واستخراج النتائج ووضع الجداول ورسم الخرائط . وأستند الباحث بدراستهِ على مصادر المعلومات الخاصة بالمتهمين والمتهمات بجرائم القتل والسرقة من السجلات الجنائية التابعة لمحكمة استئناف واسط الاتحادية عن طريق الإحصائيات الجنائية والتقارير السنوية الصادرة من شعبة الاحصاء الجنائي قسم التخطيط والاحصاء (التقرير الجنائي السنوي) للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٤م) والمحاكم التابعة لمنطقة الدراسة وشعبة مكافحة إجرام واسط، وبالاعتماد على الدراسة المكتبية ذات العلاقة بالموضوع من المراجع والكتب العلمية والمجلات والإصدارات الرسمية. واستكمالا لما تقدم ومن أجل التوصل إلى نتائج واضحة فان الدراسة تناولت التوزيع العددي والمرتبي لمرتكبي جرائم القتل والسرقة في محافظة واسط ومن ثم الاستنتاجات والمقترحات وقائمة بأسماء المراجع والمصادر.

مصطلحات ومفاهيم البحث:- The terms and concepts of The study

تشتمل الدراسة على العديد من المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالتباين المكاني لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة والتي سعت الدراسة الى توضيحها فقد وردت عدة تعاريف تخص الجريمة وردَ ذكرها في مختلف الشرائع والقوانين بحسب وجهات النظر الخاصة بكل تعريف، فتم تعريف الجريمة من الناحية الاجتماعية والناحية القانونية والنفسية والسياسية مما يدل على تعقيد هذهِ الظاهرة وتداخلها بمختلف نواحي الحياة، وهنا لابد من استعراض لبعض من أهم المفاهيم الخاصة بموضوع البحث وعلى النحو الاتي :-

١- التعريف العام للجريمة: The General Definition of The Grime

وتعرف الجريمة أيضا بأنها ظاهرة اجتماعية ونوع من السلوك الشاذ لا يخلو منهُ اي مجتمع من المجتمعات الإنسانية سواء كانت بدائية أم مجتمعات متطورة [٥] .

٢- الجريمة في اللغة : The Language of The Grime

تُعَرف الجريمة في اللغة بالذنب والتعدي فنقول(الجُرمُ: التَّعدي، والجُرْمُ: الذَنْب، والجميع أَجْرام وجُرُوم) وهو الجريمة[٦] .

٣- القتل في اللغة : The Murder in Language

القتل في اللغة معاني كثيرة وتعرف بالإماتة والقضاء على الحياة ويقال قتلهُ اي أماتهُ بالضرب والسم او بالحجر او قِتله سواء بالكسر فهي ازهاق الروح، اذن القاف والتاء واللام اصلهُ صحيح يدل على اذلال واماته [٧] .

٤- السرقة في اللغة : The Robbery in Language

السرقة لغوياً وهي أخذ المال على جهة الاختفاء، فالسرقة هنا تتم قراءتها بكسر الراء[٨]،أما بالنسبة للمشرع العراقي فقد عَرفة السرقة بأنها اختلاس المال منقولاً مملوك لغير الجاني عمداً من دون أرادة المجني عليه[٩] .

٥- جغرافية الجريمة: The Grime Geography

وهي دراسة الأبعاد المكانية للجريمة في الحيز الجغرافي، متمثلتاً بدراسة لأهمالسمات والخصائص المكانية للجريمة وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، فالجريمة هنا وجه من أوجه العلاقة المكانية ما بين الأفراد وبيئاتهم[١٠] . وتعد جغرافية الجريمة من المواضيع الفرعية في علم الجغرافية تدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة فهي تفسر وتربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الاجرامية بالإضافة الى دراسة التباين المكاني للجريمة ومعدلاتها وخصائص مرتكبي الجريمة والعوامل المؤثرة فيها[١١] .

التوزيع الجغرافي لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط

ان دراسة التوزيع الجغرافي[*] لأي ظاهرة سكانية تعد من الموضوعات المهمة التي تعالجها جغرافية السكان سواء كان ذلك من وجهة نظر الاهتمام العام والاهمية النظرية أو من وجهة الفائدة أو التطبيق، وبذلك فأن دراسة توزيع

الظاهرة السكانية تُعد من أهم الظواهر الجغرافية التي تهتم بها جغرافية السكان، حيث يمثل التوزيع المكاني والاختلافات المكانية لخصائص السكان الخطوط المشتركة في جغرافية السكان التي تهدف الى تعريف وبيان اهمية الاختلافات بين مكان وأخر في عدد السكان ونوعهم . وبناءاً على ذلك فأن دراسة التوزيع الجغرافي لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة تُعد من المواضيع المهمة والأساسية التي تحظى بأهمية خاصة في الدراسات الجغرافية السكانية، لكونها تخص السكان والذين هم موضوع الاهتمام للعديد من العلوم ولمختلف الميادين والتي تباينت في طريقة دراستها للكثير من القضايا الخاصة بالسكان والتي تحاول الجغرافية الإجابة عنها . وعليهِ فأن دراسة التوزيع الجغرافي لمرتكبي جرائم القتل والسرقة حسب الوحدات الإدارية تُعد من الأساسيات المهمة وذلك لغرض الكشف عن مدى التباين المكاني لمرتكبي الجرائم في عموم محافظة واسط .

التوزيع العددي والمرتبي لمرتكبي ومرتكبات جرائم القتل والسرقة في محافظة واسط

يقصد بالتوزيع العددي[*](The Numerical Distribution) لمرتكبي الجرائم توزيعهم بالأرقام المطلقة للوحدات الإدارية في المحافظة إذ يكشف هذا التوزيع عن التباين المكاني لحجم المجرمين ضمن المناطق والوحدات الإدارية المختلفة والذي يتم حصرهُ من قبل الجهات ذات العلاقة المتمثلة بمجلس القضاء الأعلى لرئاسة استئناف واسط الاتحادية ومراكز الشرطة التابعة لها فضلاً عن البيانات التي يتم الحصول عليها من الدراسة الميدانية . ويعد التوزيع العددي والمرتبي من الوسائل التي يمكن تمثيلها على الخريطة بالاعتماد على مدى توافر البيانات الرقمية الخاصة بكل وحدة إدارية حيث توضح هذهِ البيانات نسب الاختلاف بحجم الظاهرة المطلوب دراستها زمانياً ومكانياً .

يتضح من الجدول(١) والشكل(١) أعداد مرتكبي جريمتي القتل والسرقة والتي شهدت تذبذباً واضحاً بين الارتفاع والانخفاض في معدلاتها ومراتبها، فقد أتضحت الزيادة في اعداد جريمة القتل لأعلى القيم للأعوام (٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ م) باستثناء عام(٢٠٠٧م)[*]، وبأعداد المتهمين بواقع (٢٥٤, ٢٤٦, ٢٢٧, ٢٠٦) متهم على التوالي ولتحتل المراتب(١و٢و٣ و٤) وبلغت أعداد مرتكبي جريمة السرقة لنفس الأعوام نحو(١٣٦١, ١٢٥٩, ١١٨٨,١١٢٠) بالإضافة إلى عام(٢٠١١م) والذي شهد أرتفاع في أعداد السرقة بـ(١١٦٩) متهم وليأتي بالمرتبة الرابعة في حين تباينت المراتب للمعدلات السابقة نحو(١و٢و٣و٥) للأعوام (٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و٢٠١٠ م) وهي بذلك تشكل أعلى معدلات جريمتي القتل والسرقة التي شهدتها محافظة واسط لسنوات الدراسة.

جدول (١) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط للأعوام(٢٠٠٦ - ٢٠١٤م)

نوع الجريمة	جريمة القتل			جريمة السرقة		
السنوات	العدد	المرتبة	٪	العدد	المرتبة	٪
٢٠٠٦	٢٥٤	١	١٥,٤	١٣٦١	١	١٦,٤
٢٠٠٧[*]	-	-	-	-	-	-
٢٠٠٨	٢٤٦	٢	١٥	١٢٥٩	٢	١٥,١
٢٠٠٩	٢٢٧	٣	١٣,٨	١١٨٨	٣	١٤,٣
٢٠١٠	٢٠٦	٤	١٢,٥	١١٢٠	٥	١٣,٥
٢٠١١	١٩١	٥	١١,٦	١١٦٩	٤	١٤
٢٠١٢	١٨٤	٦	١١,٢	٧٢٨	٧	٨,٨
٢٠١٣	١٧٢	٧	١٠,٥	٨٢٥	٦	٩,٩
٢٠١٤	١٦٤	٨	١٠	٦٦٤	٨	٨
المجموع	١٦٤٤	-	٪١٠٠	٨٣١٤	-	٪١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على رئاسة استنناف واسط الاتحادية، قسم التخطيط والإحصاء، بيانات رسمية (غير منشورة) لعام٢٠١٤م .

شكل(١) التوزيع النسبي لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط للأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠١٤ م)

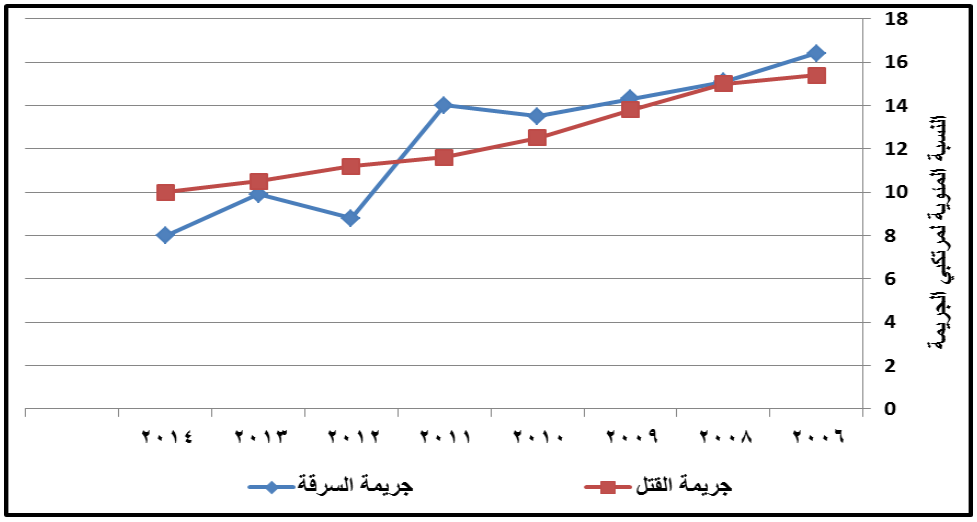

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(١).

يُعزى السبب في ذلك إلى الأحداث التي شهدها العراق بعد عام (٢٠٠٣م) من التدخل العسكري الأمريكي وتردي الوضع الأمني والاقتصادي على حدٍ سواء وبروز النظام القَبلي العشائري بصورة واضحة والذي تميز بأحكامهِ بحسب العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع والمتمثلة بقانون الفصل والثأر والنَهْوة وغيرها من الأنظمة القبلية المتعارف عليها دون الرجوع إلى السلطة القضائية في تلك الآونة، يضاف إلى ذلك ما كان سائداً في ذلك المجتمع ذو الطابع الريفي من مشاكل اجتماعية كالخلافات المتعلقة بحدود الأراضي الزراعية والملكيات الزراعية والمشاكل المتعلقة حول تقسيم مياه الري، فضلا عن حالة الفوضى التي شهدها العراق بصفة عامة جراء حالة التهميش والفقر والبطالة التي ساعدت على الانقلاب الأمني وشيوع ما يسمى بـ(السَلب والنَهب) لممتلكات الدول من دون أي مبرر أو مسوغ قانوني مما أدى بطبيعة الحال إلى انتشار الظواهر الإجرامية كالعنف والسلوك الإجرامي وارتفاع معدلات الانحراف كتعاطي المخدرات والمسكرات لدى فئة الشباب نتيجة الفراغ الأمني والسياسي والتفكك الأسري الذي أصاب الكثير من العوائل العراقية[١٢] .

شهدت الأعوام التي تلت عام (٢٠١٠م) انخفاض في أعداد المتهمين بجرائم القتل والسرقة في عموم منطقة الدراسة، فقد انخفضت أعداد مرتكبي جريمة القتل للأعوام(٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤م) إلى (١٩١, ١٨٤, ١٧٢, ١٦٤) متهم تواليا، ولتأتي في المراتب (٥ و٦ و٧ و٨) تباعاً، أما بالنسبة للمتهمين بجرائم السرقة فأن أعدادها تباينت بين عامي (٢٠١٢ و٢٠١٣م) بـ(٧٢٨) متهم ولترتفع مرة أخرى أعداد مرتكبي جرائم السرقة إلى (٨٢٥) متهم لعام (٢٠١٣م) ولتحتل المراتب (٧ و٨) على التوالي، أما بالنسبة لعام (٢٠١٤م) فقد سجلت أعداد المتهمين بالسرقات أقل الاعداد لسنوات الدراسة بواقع (٦٦٤) جريمة سرقة في المرتبة الأخيرة . وعند الحديث عن جرائم النساء آذ يكاد لا يخلوا أي مجتمع من المجتمعات من جرائم الإناث الآ إنها بصفة عامة أقل مقارنةً بجرائم الذكور يكاد يتصف بهذهِ

الصفة المجتمع العربي والسبب في ذلك يعود إلى عدم معرفة الحجم الحقيقي لمرتكبات الجرائم نظراً للعُرف الاجتماعي السائد في المجتمع، إذ لا يتم الإفصاح عن الكثير من جرائم الإناث وبصفة خاصة جريمة السرقة وذلك لعدم التشهير بها والأساء لسمعتها وعائلتها إذ يتم تسوية الكثير من هذهِ الجرائم عشائرياً دون اللجوء إلى الجهات المختصة للتبليغ عنها وبصفة خاصة المناطق الريفية، أو نظراً للقصور في دور الأجهزة الأمنية والاستخباراتية وعدم وجود الكوادر النسائية ضمن أجهزة الشرطة الخاصة بالكشف عن هذهِ الجرائم .

يشير الجدول(٢) والشكل (٢) إلى تباين أعداد مرتكبات جريمتي القتل والسرقة في عموم منطقة الدراسة، فقد شهدت جريمة القتل أعلى معدلاتها ما بعد عام (٢٠٠٣م) ففي غضون الأعوام (٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠م) سجلت جريمة القتل أعلى معدلاتها واحتلت المراتب الأولى (١و٢ و٣) بواقع كلي بلغ (١٥, ١٢, ١٢, ١١) متهمة على التوالي، بينما انخفضت أعداد المتهمات بجريمة القتل في عام (٢٠١٢ و٢٠١١م) ولتحتل أقل الأعداد بالنسبة لمرتكبات جريمة القتل بـ(٨ و٧) متهمات تباعاً، في حين شهدت معدلات جرائم الإناث بعد ذلك ارتفاعاً نسبياً في معدلاتها لعام (٢٠١٣م) بـ(١٠) متهمات وفي المرتبة الرابعة، أما في عام (٢٠١٤م) سجلت منطقة الدراسة أقل معدلات جرائم القتل بواقع (٩) متهمات في المرتبة الخامسة والأخيرة .

وتباينت أعداد المتهمات بجريمة السرقة طوال مدة الدراسة لتسجل أعلى معدلاتها عام(٢٠٠٦م) بواقع (٢١) جريمة سرقة في المرتبة الأولى ومن ثم عامي(٢٠٠٩ و ٢٠٠٨م) في المرتبة الثانية والثالثة بأعداد المتهمات بـ(١٨ و١٧) متهمة، ثم انخفضت بعد ذلك أعدادها بصورة تدريجية للأعوام(٢٠١٠و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣م) ولتحتل المراتب (٤ و٥ و٦و٨) بواقع كلي بلغ (١٥,١٦, ١١,١٣) متهمة، وشهدت أعداد جريمة السرقة للإناث ارتفاعاً تدريجياً بواقع (١٢) متهمة لعام (٢٠١٤م) في المرتبة السابعة. كما وتباينت أعداد مرتكبي جريمتي القتل والسرقة بحسب الوحدات الإدارية في عموم منطقة الدراسة للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٤م)، إذ يتضح من معطيات الجدول(٣) و(٤) الأتي :-

١ – جاء مركز قضاء الكوت بالمرتبة الأولى بالنسبة لمرتكبي جريمة القتل طوال مدة الدراسة مستحوذاً على النصيب الأكبر بأعداد المتهمين بواقع (١٢٠, ١٣٠, ٦٥ , ٥٦, ٥٨ , ٥٢, ٥١, ٤٨) متهم للأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٤م) على التوالي .

٣- تَسيد مركز قضاء الكوت على المرتبة الأولى بأكبر الأعداد بالنسبة لمرتكبي جريمة السرقة في عموم منطقة الدراسة وبأجمالي كلي بلغ (٤٣٩٤) متهم، تباينت أعدادهم ما بين الارتفاع والانخفاض التدريجي فقد بلغ أجمالي مرتكبي جريمة السرقة لعام (٢٠٠٦م) نحو(٦٤٥) متهم، أنخفض هذا العدد إلى(٥٨٠) متهم لعام(٢٠١٠م) ثم إلى (٤٠٣) متهم لعام (٢٠١٤م) وبفارق (٢٤٢) متهم .

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبات جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط للأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠١٤م)

نوع الجريمة	جريمة القتل			جريمة السرقة		
السنوات	العدد	المرتبة	٪	العدد	المرتبة	٪
٢٠٠٦	١٥	١	١٧,٩	٢١	١	١٧,١
٢٠٠٨	١٢	٢	١٤,٣	١٧	٣	١٣,٨

٢٠٠٩	١٢	٢	١٤,٣	١٨	٢	١٤,٦
٢٠١٠	١١	٣	١٣,١	١٦	٤	١٣
٢٠١١	٨	٦	٩,٥	١٥	٥	١٢,٢
٢٠١٢	٧	٧	٨,٣	١٣	٦	١٠,٦
٢٠١٣	١٠	٤	١١,٩	١١	٨	٨,٩
٢٠١٤	٩	٥	١٠,٧	١٢	٧	٩,٨
المجموع	٨٤	-	٪١٠٠	١٢٣	-	٪١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على رئاسة استئناف واسط الاتحادية، قسم التخطيط والإحصاء، بيانات رسمية (غير منشورة) لعام٢٠١٤م ٠

شكل (٢) التوزيع النسبي لمرتكبات جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط للأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠١٤ م)

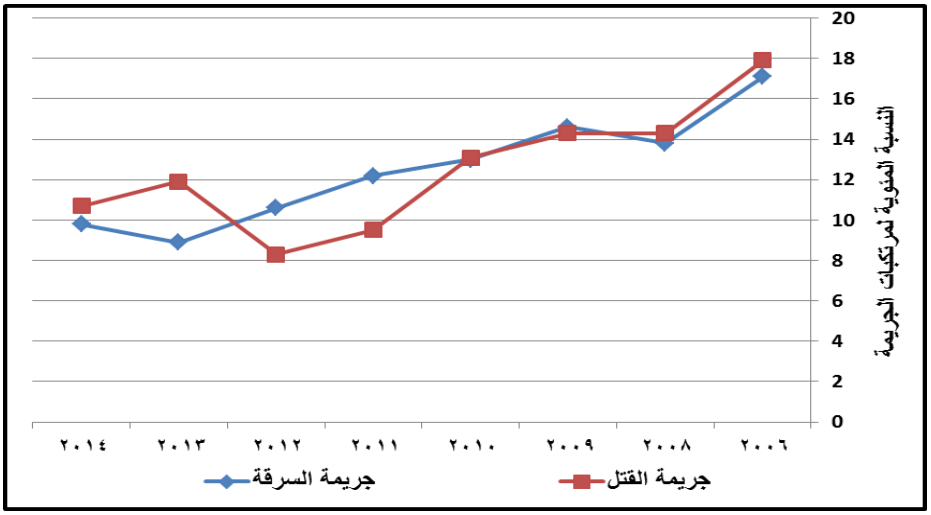

المصدر : الباحث بالاعتماد على جدول(٢) ٠

٣- تنافس على المراتب الثلاثة الأولى بعد مركز قضاء الكوت بأجمالي أعداد مرتكبي جرائم القتل كل من مركز قضاء الصويرة بـ(١٧٢) متهم للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٤م) وتباينت أعداد المتهمين ما بين (٤ – ٣٤) متهم، ثم مركز قضاء النعمانية وبأجمالي كلي بلغ (١١٨) متهم، تباينت أعدادهم على النحو التالي أبتداءاً من عام (٢٠٠٦م) بواقع (١٩,١٦,١٣,١٢,١١,١١,١٩,١٧) متهم بنهاية عام (٢٠١٤م) وعلى التوالي، ونال المرتبة الرابع مركز قضاء العزيزية بـ(١١٦) متهم توزعت معدلاتهم على اعوام الدراسة بواقع (٢٨,١٦,١٧,١٦,١١,١٣,٧,٨) متهم تواليا .

٤- أما بالنسبة لمرتكبي جريمة السرقة فقد أحتل مركز قضاء الحي المرتبة الثانية بأعداد المتهمين البالغ(٨٣ و٧٧ و٧٣ و ٦٨ و٧٣ و٥٢ و٤٧) متهم للأعوام(٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٤م) باستثناء عام (٢٠١٣م) في المرتبة الثالثة مناصفة مع مركز قضاء الصويرة بـ(٤١) متهم .

جدول (٣) التوزيع العددي والمرتبي لمرتكبي جريمة القتل بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط للأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠١٤م)

السنة	٢٠٠٦		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		المجموع
الوحدات الإدارية	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	
مركز قضاء الكوت	١٢٠	١	١٣٠	١	٦٥	١	٥٦	١	٥٨	١	٥٢	١	٥١	١	٤٨	١	٥٨٠
ناحية شيخ سعد	١٤	٤	١٩	٢	٩	٩	٨	٩	٨	٦	٧	٨	١٣	٤	١٠	٤	٨٨
ناحية واسط	٨	٧	١٤	٤	١١	٧	١٠	٧	٤	٩	٥	١٠	٩	٧	١٣	٣	٧٤
مركز قضاء النعمانية	١٩	٣	١٦	٣	١٣	٥	١٢	٥	١١	٤	١١	٤	١٩	٢	١٧	٢	١١٨
ناحية الاحرار	٧	٨	٩	٥	١٠	٨	١١	٦	١٠	٥	٩	٦	١٠	٦	٨	٥	٧٤
مركز قضاء الحي	١٠	٦	٧	٦	١٥	٤	١٤	٤	١٦	٣	١٣	٣	١١	٥	١٠	٤	٩٧
ناحية البشائر	٣	١٢	٣	١٠	٨	١٠	٧	١٠	٦	٨	٧	٨	٨	٨	٧	٦	٤٩
ناحية الموفقية	٢	١٣	٢	١١	٦	١٢	٥	١١	٧	٧	٦	٩	٦	١٠	٥	٨	٣٩
مركز قضاء بدرة	٥	١٠	٢	١١	٣	١٣	٢	١٣	٢	١١	٣	١٢	٤	١٢	٣	١٠	٢٤
ناحية جصان	٤	١١	١	١٢	-	-	-	-	٢	١١	١	١٣	٢	١٤	-	-	١٠
ناحية زرباطية	٣	١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١٣	١	١٥	٣	١٠	٨
مركز قضاء العزيزية	٢٨	٢	١٦	٣	١٧	٣	١٦	٣	١١	٤	١٣	٣	٧	٩	٨	٥	١١٦
ناحية الدبوني	٥	١٠	٦	٧	٧	١١	٩	٨	٦	٨	٨	٧	١	١٥	٢	١١	٤٤
ناحية تاج الدين	٦	٩	٩	٥	١٢	٦	١١	٦	٨	٦	١٠	٥	٣	١٣	٧	٦	٦٦
مركز قضاء الصويرة	١٢	٥	٤	٩	٣٤	٢	٣٢	٢	٣٣	٢	٢٩	٢	١٥	٣	١٣	٣	١٧٢
ناحية الزبيدية	٣	١٢	٥	٨	٦	١٢	٤	١٢	٣	١٠	٤	١١	٧	٩	٦	٧	٣٨
ناحية الشحيمية	٥	١٠	٣	١٠	١١	٧	٩	٨	٦	٨	٥	١٠	٥	١١	٤	٩	٤٨
المجموع	٢٥٤	-	٢٤٦	-	٢٢٧	-	٢٠٦	-	١٩١	-	١٨٤	-	١٧٢	-	١٦٤	-	١٦٤٤

المصدر: الباحث بالاعتماد على رئاسة استئناف واسط الاتحادية، قسم التخطيط والإحصاء، بيانات رسمية غير منشورة لعام٢٠١٤م.

جدول (٤) التوزيع العددي والمرتبي لمرتكبي جريمة السرقة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط للأعوام (٢٠٠٦ - ٢٠١٤م)

السنة	٢٠٠٦		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		المجموع
الوحدات الإدارية	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	العدد	المرتبة	
مركز قضاء الكوت	٦٤٥	١	٦٦٣	١	٦١٩	١	٥٨٠	١	٦٠٣	١	٤٢٠	١	٤٦١	١	٤٠٣	١	٤٣٩٤
ناحية شيخ سعد	٧٤	٥	٦٨	٦	٤٣	٦	٤٣	٦	٤٥	٧	٣١	٤	٤٨	٢	٢٣	٤	٣٧٥
ناحية واسط	٣٨	٩	٤٠	٧	٢٤	١٢	٢٢	١٢	١٧	١٤	١٦	١٠	٢١	٧	١١	١١	١٨٩
مركز قضاء النعمانية	٧٧	٣	٧٥	٣	٦٠	٤	٥٥	٤	٦١	٤	٢١	٨	٣٤	٥	٢٥	٣	٤٠٨
ناحية الاحرار	٢١	١٣	٢٣	١٠	٣١	١٠	٢٩	١٠	٣٢	٨	٥	١٤	٢١	٧	١١	١١	١٧٣
مركز قضاء	٨٣	٢	٧٧	٢	٧٣	٢	٦٨	٢	٧٣	٢	٥٢	٢	٤١	٣	٤٧	٢	٥١٤

الحي																	
ناحية البشائر	٢٢	١٢	١٩	١١	١٧	١٥	١٦	١٥	٢٧	١١	١٦	١٠	١١	١١	١٣	١٠	١٤١
ناحية الموفقية	١٤	١٥	١٦	١٢	٢١	١٣	١٩	١٣	٢٢	١٢	١٧	٩	٩	١٢	٩	١٢	١٢٧
مركز قضاء بدرة	٢٦	١٠	١١	١٣	١٩	١٤	١٧	١٤	١٨	١٣	١١	١٢	٢٠	٨	٧	١٣	١٢٩
ناحية جصان	١٩	١٤	٦	١٥	١٤	١٦	١٢	١٧	٨	١٦	٣	١٥	٧	١٣	٥	١٥	٧٤
ناحية زرباطية	٢٢	١٢	٩	١٤	١١	١٧	١٤	١٦	١١	١٥	-	-	٤	١٤	٦	١٤	٧٧
مركز قضاء العزيزية	٦٥	٧	٦٩	٥	٥٦	٥	٤٩	٥	٥٣	٥	٢٣	٦	٣٧	٤	٩	١٢	٣٦١
ناحية الدبوني	٤٥	٨	٢٤	٩	٣٢	٩	٣٦	٨	٢٨	١٠	٢٢	٧	١٩	٩	١٨	٨	٢٢٤
ناحية تاج الدين	٢٣	١١	١٦	١٢	٢٩	١١	٢٦	١١	٣١	٩	٣٠	٥	٢٧	٦	٢٢	٥	٢٠٤
مركز قضاء الصويرة	٧٦	٤	٧٠	٤	٦٧	٣	٦١	٣	٦٦	٣	٣٩	٣	٤١	٣	١٩	٧	٤٣٩
ناحية الزبيدية	٤٥	٨	٣٣	٨	٣٩	٧	٣٨	٧	٤٦	٦	١٣	١١	٧	١٣	٢٠	٦	٢٤١
ناحية الشحيمية	٦٦	٦	٤٠	٧	٣٣	٨	٣٥	٩	٢٨	١٠	٩	١٣	١٧	١٠	١٦	٩	٢٤٤
المجموع	١٣٦١	-	١٢٥٩		١١٨٨	-	١١٢٠	-	١١٦٩	-	٧٢٨	-	٨٢٥	-	٦٦٤	-	٨٣١٤

المصدر: الباحث بالاعتماد على رئاسة استئناف واسط الاتحادية، قسم التخطيط والإحصاء، بيانات رسمية غير منشورة لعام ٢٠١٤م.

وبالحديث عن مرتكبات جريمتي القتل والسرقة فأنها شهدت تبايناً واضحاً في أعدادها طوال مدة الدراسة وكما يشير إلى ذلك الجدول(٥) و(٦) وعلى النحو الأتي :-

١- جاء مركز قضاء الكوت في المرتبة الأولى بالنسبة لمرتكبات جريمتي القتل والسرقة، حيث بلغت أعداد المتهمات بجرائم القتل للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٤م) بأجمالي كلي بلغ (٢٥) متهمة، بينما بلغ أجمالي مرتكبات جرائم السرقة نحو(٣٨) .

٢- جاء في المرتبة الثانية مركز قضاء الصويرة بأجمالي أعداد المتهمات بجريمتي القتل والسرقة البالغ (١٢ و١٦) متهمة على التوالي .

٣- أستحوذ مركز قضاء العزيزية والحي على المرتبة الثالثة مناصفةً بأعداد المتهمات بجريمة القتل وبأجمالي كلي بلغ (٧) متهمات .

٤- أما بالنسبة للمتهمات بجرائم السرقة فكانت المرتبة الثالثة من نصيب مركز قضاء الحي بـ(١٤) متهمة وبواقع (٢ و٣و٣ و٣ و٢ و١) متهمة على التوالي .

٥ - تجدر الإشارة إلى أن عدد من الوحدات الإدارية قد خلت من جرائم القتل والسرقة ولعدة أعوام كما هو الحال بالنسبة لناحيتي جصان وزرباطية حيث خلت من جريمة القتل ماعدا سنة (٢٠١٠و٢٠١١م)، بينما خلت الناحيتين المذكورتين أيضا من مرتكبات جريمة السرقة باستثناء عامي (٢٠١٠ و ٢٠١٢م) تم فيهما تسجيل جريمة السرقة وبواقع (٢ و١) متهمة على توالي .

يستنتج من الاستقراء السابق لمعطيات الجداول(٣) و(٤) و(٥) و(٦) الخاص بمرتكبي جريمتي القتل والسرقة من(الذكور والإناث) إلى تباين المعدل العام في عموم منطقة الدراسة للأعوام(٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٤م) حيث شهدت فارق كبير مابين أعداد المتهمين مقارنةً بأعداد المتهمات فقد بلغ أجمالي أعداد مرتكبي جريمة القتل بـ(١٦٤٤) متهم تمثل نسبة (٩٥,١٪)، بينما بلغت أعداد مرتكبات جريمة القتل نحو(٨٤) متهمة وبنسبة بلغت (٤,٩٪) من الإجمالي الكلي لجريمة القتل في عموم محافظة واسط ولكافة السنوات .

يتضح الفارق الكبير بأعداد المتهمين بجرائم السرقة والذي بلغ نحو(٨٣١٤) متهم، تمثل نسبة عالية بلغت(٩٨,٥٪) مقارنة بنسبتها لدى مرتكبات جرائم السرقة التي بلغت(١,٥٪) وبأجمالي مرتكبات جرائم السرقة بـ(١٢٣) متهمة من الإجمالي الكلى لجرائم السرقة البالغ (٨٤٣٧) جريمة .

جدول (٥) التوزيع العددي والمرتبي لمرتكبات جريمة القتل بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٤م)

السنة	٢٠٠٦		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		١ لمجموع
الوحدات الإدارية	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	
مركز قضاء الكوت																	٢ ٥
ناحية شيخ سعد																	٣
ناحية واسط																	٣
مركز قضاء النعمانية																	٥
ناحية الاحرار																	٤
مركز قضاء الحي																	٧
ناحية البشائر																	٢
ناحية الموفقية																	٢
مركز قضاء بدرة																	٢
ناحية جصان																	١
ناحية زرباطية																	١
مركز قضاء العزيزية																	٧
ناحية الدبوني																	٣

ناحية تاج الدين																	١
مركز قضاء الصويرة																	١ ٢
ناحية الزبيدية																	٢
ناحية الشحيمية																	٤
المجموع	٥		٢		٢			١							٠		٨ ٤

المصدر: الباحث بالاعتماد على رئاسة استئناف واسط الاتحادية، قسم التخطيط والإحصاء، بيانات رسمية غير منشورة لعام ٢٠١٤م٠

جدول (٦)

التوزيع العددي والمرتبي لمرتكبات جريمة السرقة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط للأعوام(٢٠٠٦- ٢٠١٤م)

السنة	٢٠٠٦		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		١ لمجموع
الوحدات الإدارية	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	لعدد	لمرتبة	
مركز قضاء الكوت																	٣ ٨
ناحية شيخ سعد																	٣
ناحية واسط																	٣
مركز قضاء النعمانية																	١ ٠

ناحية الاحرار																		٣
مركز قضاء الحي																		١٤
ناحية البشائر																		١
ناحية الموفقية																		٤
مركز قضاء بدرة																		٤
ناحية جصان																		٢
ناحية زرباطية																		١
مركز قضاء العزيزية																		١٠
ناحية الدبوني																		٤
ناحية تاج الدين																		٣
مركز قضاء الصويرة																		١٦
ناحية الزبيدية																		٣
ناحية الشحيمية																		٤
المجموع	١		٧		٨		٦		٥		٣		١		٢			١٢٣

المصدر: الباحث بالاعتماد على، رئاسة استئناف واسط الاتحادية، قسم التخطيط والإحصاء، بيانات رسمية غير منشورة لعام ٢٠١٤م٠

يتبين بأن التوزيع العددي والمرتبي لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة للأعوام(٢٠٠٦ – ٢٠١٤م) في عموم منطقة الدراسة عن مدى التباين الكبير بأعداد مرتكبي الجرائم بحسب الوحدات الادارية ،آذ يمكن مشاهدة الفارق ما بين مركز قضاء الكوت وناحية زرباطية والناتج بالدرجة الأساس من التباين الكبير في حجم السكان فضلا عن التباين بحجم الوظائف التي تمثلها الوحدات الإدارية، فقد جاء مركز قضاء الكوت بالمرتبة الأولى بأجمالي أعداد السكان ولكافة سنوات الدراسة وصولاً لعام(٢٠١٤م) حيث بلغ تعدادهم نحو(٤٢٣٢٠٤) ألف نسمة ومقارنتها بأعداد السكان بناحية زرباطية ذات الـ(٦٧٩) نسمة [١٣].

وباستخدام الدرجات المعيارية [*](The Standard Marks) يمكن أن نميز من الجدول(٧)عدد من المستويات للتوزيع العددي[**] لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط :-

أولاً- مرتكبي جريمة القتل:-

تشير الخريطة (٣) لعام (٢٠٠٦م) إلى وجود ثلاث مستويات لمرتكبي جريمة القتل وهي :-

المستوى الأول : (٠,٥٠– فأكثر) :- ضَم هذا المستوى أعلى الوحدات الإدارية بمرتكبي جريمة القتل تمثلت بمركز قضاء الكوت بـ(١٢٠)

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- أشتمل هذا المستوى على الوحدات الإدارية المتمثلة بمركز قضاء العزيزية والنعمانية وبأعداد المتهمين بواقع (٢٨ و ١٩) متهم على التوالي.

المستوى الثالث : (-٠,٠١– -٠,٤٩):- يُظهر التوزيع المكاني لجريمة القتل ضمن هذا المستوى كل من مركز قضاء(الصويرة والحي وبدرة) وبعدد المتهمين الذي بلغ (١٢و١٠ و٥) متهم تواليا، بالاضافة إلى نواحي (الموفقية، البشائر، زرباطية، الزبيدية، جصان، الدبوني، الشحيمية، تاج الدين، الأحرار، واسط ، وشيخ سعد) وتراوحت فيها أعداد المتهمين ما بين(٢-١٤) متهم على التوالي .

المستوى الرابع : (-٠,٥٠- فأقل):- لم يضم هذا المستوى أية وحدة إدارية .

اما بالنسبة لعام (٢٠١٠م) يُلاحظ من الخريطة (٤) وجود أربع مستويات لمرتكبي جريمة القتل وهي :-

المستوى الأول : بدرجة(٠,٥٠– فأكثر):- ضَم هذا المستوى مركز قضاء الكوت بـ(٥٦) متهماً ومركز قضاء الصويرة بأجمالي عدد المتهمين البالغ (٣٢) متهم.

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- شمل هذا المستوى مركز قضاء العزيزية والحي وبأجمالي كلي بأعداد المتهمين بواقع (١٦ و١٤) متهم لكل منهما تواليا .

المستوى الثالث : (-٠,٠١– -٠,٤٩):- يظهر ضمن هذا المستوى التوزيع المكاني لمرتكبي جريمة القتل في مركز قضاء النعمانية ونواحي(الاحرار، تاج الدين، واسط ، الدبوني، والشحيمية).

جدول (٧) مرتكبي جريمتي القتل والسرقة حسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط وبحسب الدرجات المعيارية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٤م) ٠

الوحدات الإدارية	الدرجات المعيارية					
	جريمة القتل			جريمة السرقة		
	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤
مركز قضاء الكوت	+ ٣,٩	+ ٣,٢٣	+ ٣,٦٠	+ ٣,٩٥	+ ٣,٩٧	+ ٣,٩٨
ناحية شيخ سعد	- ٠,٠٤	- ٧,٤٠	- ٠,٠٢	- ٠,٠٥	- ٠,١٨	- ٠,١٨
ناحية واسط	- ٠,٢٦	- ٠,٢٩	+ ٠,٢٧	- ٠,٣٠	- ٠,٣٤	- ٠,٣١
مركز قضاء النعمانية	+ ٠,١٦	- ٠,١٣	+ ٠,٦٥	- ٠,٠٢	- ٠,٠٩	- ٠,١٦
ناحية الاحرار	- ٠,٣٠	- ٠,٢١	- ٠,٢١	- ٠,٤٢	- ٠,٢٩	- ٠,٣١
مركز قضاء الحي	- ٠,١٨	+ ٠,٠٣	- ٠,٠٢	+ ٠,٠٢	+ ٠,٠٢	+ ٠,٠٩
ناحية البشائر	- ٠,٤٤	- ٠,٥٢	- ٠,٣١	- ٠,٤١	- ٠,٣٩	- ٠,٢٩
ناحية الموفقية	- ٠,٤٨	- ٠,٦٧	- ٠,٥٠	- ٠,٤٧	- ٠,٣٧	- ٠,٣٣
مركز قضاء بدرة	- ٠,٣٧	- ٠,٩٠	- ٠,٦٩	- ٠,٣٨	- ٠,٣٨	- ٠,٣٥
ناحية جصان	- ٠,٤١	-	-	- ٠,٤٣	- ٠,٤٢	- ٠,٣٨
ناحية زرباطية	- ٠,٤٤	-	- ٠,٦٩	- ٠,٤١	- ٠,٤٠	- ٠,٣٧
مركز قضاء العزيزية	+ ٠,٤٩	+ ٠,١٨	- ٠,٢١	- ٠,١١	- ٠,١٣	- ٠,٣٣
ناحية الدبوني	- ٠,٣٧	- ٠,٣٦	- ٠,٧٨	- ٠,٢٥	- ٠,٢٣	- ٠,٢٣
ناحية تاج الدين	- ٠,٣٣	- ٠,٢١	- ٠,٣١	- ٠,٤٠	- ٠,٣١	- ٠,١٩
مركز قضاء الصويرة	- ٠,١١	+ ١,٤٠	+ ٠,٢٧	- ٠,٠٣	- ٠,٠٤	- ٠,٢٢
ناحية الزبيدية	- ٠,٤٤	- ٠,٧٤	- ٠,٤٠	- ٠,٢٥	- ٠,٢٢	- ٠,٢١
ناحية الشحيمية	- ٠,٣٧	- ٠,٣٦	- ٠,٥٩	- ٠,١٠	- ٠,٢٤	- ٠,٢٦
الوسط الحسابي	١ ٤,٩	١٣,٧	١٠,٢	٨٠	٦٥,٨	٣٩,١
الانحراف المعياري	٢ ٧,١	١٣,١	١٠,٥	١٤٣,١	١٢٩,٥	٩١,٥

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣ و٤) ٠

المستوى الرابع :(-٠,٥٠- فأقل):- ضَمَ هذا المستوى أقل الوحدات الإدارية تركزاً لمرتكبي جريمة القتل وشمل مركز قضاء بدرة بالإضافة إلى نواحي(الزبيدية، الموفقية، البشائر وشيخ سعد) وتراوحت أعداد مرتكبي جريمة القتل مابين(٢– ٨) متهم . فيما خلت ناحيتي (زرباطية وجصان) من الدرجات المعيارية لأنهما لم تسجل فيهما أي جريمة قتل في العام (٢٠١٠م) .

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبي جريمة القتل بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠٠٦م

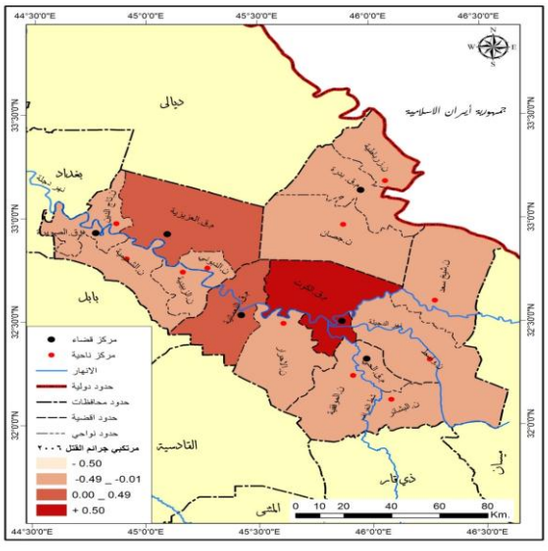

المصدر:الباحث بالاعتماد على جدول (٧) .

خريطة (٤) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبي جريمة القتل بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠١٠م

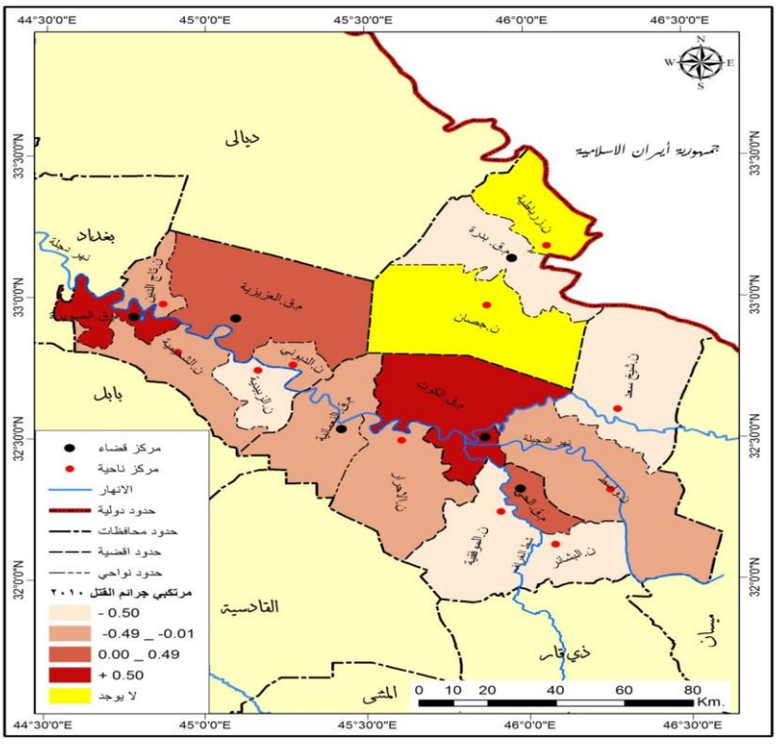

المصـــــدر: الباحـــــث

بالاعتماد على جدول (٧) .

اما بخصوص عام(٢٠١٤م) فَتُظهر الخريطة(٥) أربع مستويات لمرتكبي جريمة القتل وعلى النحو الاتي:-

المستوى الأول : (٠,٥٠– فأكثر) :- حَاز فيها مركز قضاء الكوت على المرتبة الاولى بواقع كلي بلغ (٤٨) متهماً ثم مركز قضاء النعمانية في المرتبة الثانية بمجموع (١٧) متهم.

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- وشمل وحدتين اداريتين هما مركز قضاء الصويرة وناحية واسط وبواقع كلي بلغ (١٣) متهم لكل منهما .

خريطة (٥) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبي جريمة القتل بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠١٤م

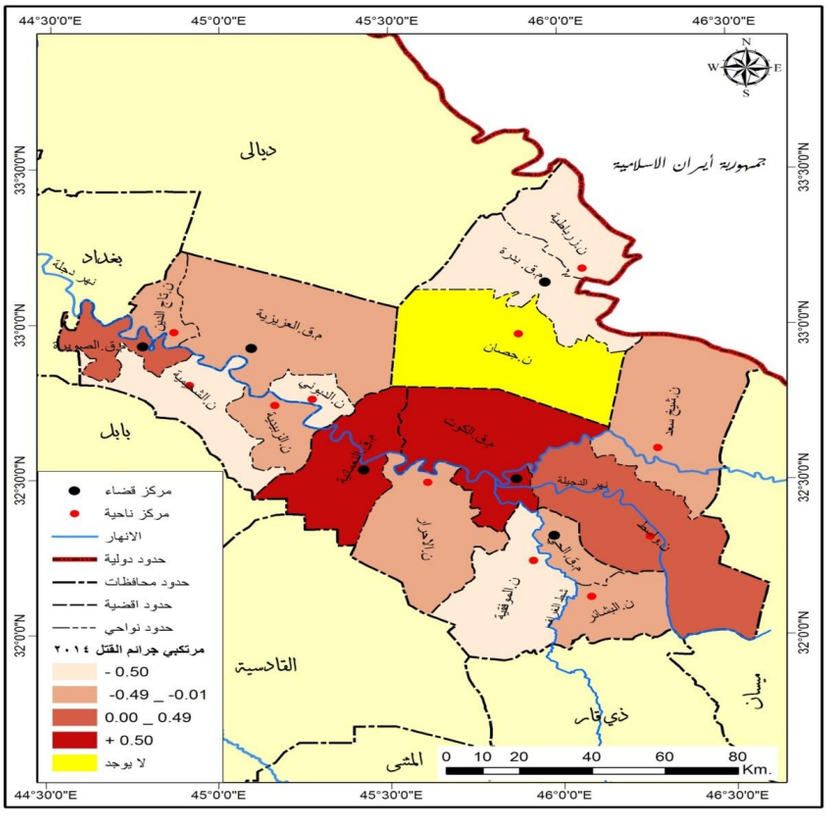

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٧) .

المستوى الثالث : (-٠,٠١– -٠,٤٩):- شمل هذا المستوى عدة وحدات إدارية بمركز قضاء (الحي والعزيزية) ونواحي(شيخ سعد، الاحرار، البشائر، تاج الدين والزبيدية) وبأعداد المتهمين التي بالغت (١٠، ٨ ،١٠، ٨ ، ٧ ، ٧، ٦)على التوالي .

المستوى الرابع : (-٠,٥٠- فأقل):- تمثل بأقل الوحدات الإدارية من المتهمين بجرائم القتل لعام (٢٠١٤م) وتمثل بمركز قضا بدرة ونواحي(الدبوني وزرباطية والشحيمية والموفقية) بواقع (٣،٢،٣،٤،٥) متهم على التوالي، فيما خلت ناحية جصان من الدرجات المعيارية ولم تسجل اي جريمة قتل لعام(٢٠١٤م)

ثانياً- مرتكبي جريمة السرقة:-

يبرز الجدول(٧)عدة مستويات لتوزيع مرتكبي جريمة السرقة كما يلاحظ من الخريطة (٦) لعام(٢٠٠٦م):

المستوى الأول : بدرجة (٠,٥٠ – فأكثر) :- تمثلت بمركز قضاء الكوت وبواقع (٦٤٥) متهم .

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- وشمل وحدة أدارية واحدة تمثلت بمركز قضاء الحي وبأجمالي كلي بأعداد المتهمين بـ(٨٣) متهم .

المستوى الثالث : (-٠,٠١– -٠,٤٩):- وشمل بقية الوحدات الإدارية لمرتكبي جريمة السرقة تمثل بمركز قضاء النعمانية(٧٧) متهماً، والصويرة بـ(٧٦) متهم، والعزيزية (٦٥) ومركز قضاء بدرة بـ(٢٦) ونواحي (الموفقية، جصان، الأحرار، زرباطية، البشائر، تاج الدين، واسط ، الدبوني، الزبيدية، الشحيمية، شيخ سعد) بواقع كلي بأعداد المتهمين مابين(١٤–٧٧) متهم على التوالي .

المستوى الرابع : (- ٠,٥٠ - فأقل):- لم يتمثل هذا المستوى في أية وحدة إدارية .

خريطة (٦) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبي جريمة السرقة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠٠٦م

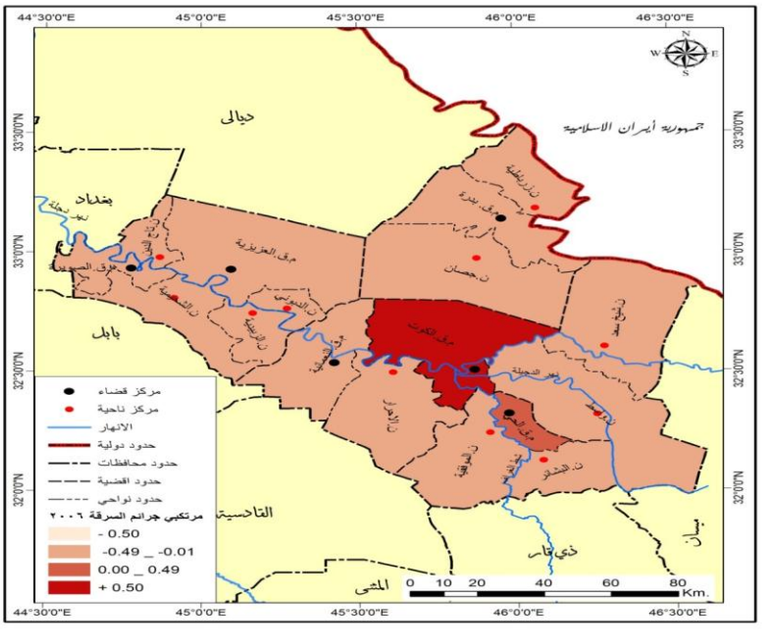

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٧) .

أما بخصوص عـــــام (٢٠١٠م) يلاحـــــــظ من الخريطـــة(٧) المستـــويات الأتيـة :-

المستوى الأول: (٠,٥٠– فأكثر) :- تمثل بمركز قضاء الكوت على أعلى جرائم السرقة بـ(٥٨٠) متهم .

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- تَمثل بوحدة إدارية واحدة هي مركز قضاء الحي بـ(٦٨) متهم .

المستوى الثالث : (-٠,٠١ – -٠,٤٩):- أشتمل هذا المستوى على باقي الوحدات الإدارية والتي تمثلت بمركز قضـــاء (الصويرة ، النعمانية، العزيزية، بدرة) بواقــع (٦١، ٥٥، ٤٩، ١٧) متهم تواليـاً ونواحـــي

(شيخ سعد، الزبيدية، الدبوني، الشحيمية، الأحرار، تاج الدين، واسط ، الموفقية، البشائر، زرباطية ،جصان) وبأجمالي كلي بأعداد المتهمين بين(٤٣– ١٢) متهم .

المستوى الرابع : (-٠,٥٠ - فأقل):- لم يضم هذا المستوى أي من الوحدات الإدارية بمنطقة الدراسة .

خريطة (٧)التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبي جريمة السرقة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠١٠م

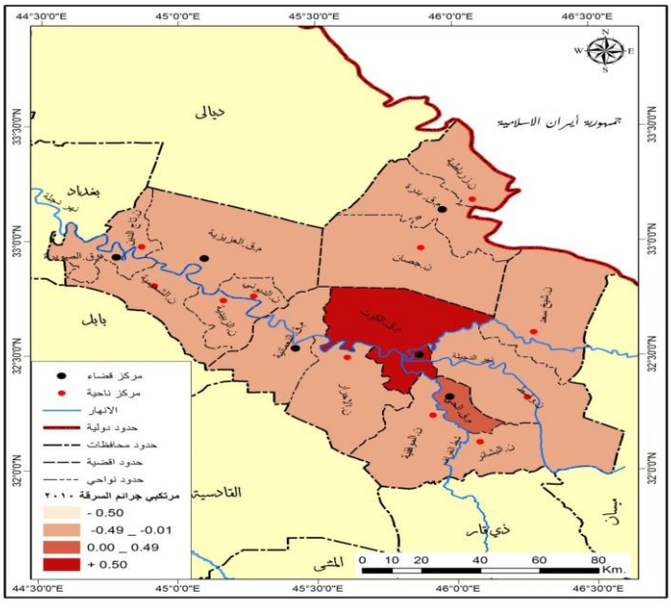

المصدر: الباحث

بالاعتماد على جدول (٧) .

أما بالنسبة لعام (٢٠١٤م) فيلاحظ من الخريطة(٨) عدة مستويات معيارية على النحو التالي:-

المستوى الأول : (٠,٥٠ – فأكثر) :- يضم أكثر الوحدات الإدارية تركزا بأعداد المتهمين بجرائم السرقة في عموم منطقة الدراسة تمثلت بمركز قضاء الكوت بواقع (٤٠٣) متهم .

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- تمثلت بمركز قضاء الحي بـ (٤٧) متهم .

المستوى الثالث : (-٠,٠١ – -٠,٤٩):- يضم الوحدات الإدارية المتمثلة بمركز قضاء(النعمانية، بدرة، العزيزية، الصويرة) بالإضافة إلى نواحي(شيخ سعد، الأحرار، واسط ، الموفقية، البشائر، جصان، زرباطية ، الدبوني، تاج الدين، الزبيدية، الشحيمية،) وتراوح عدد المتهمين ما بين(٥– ٢٥) متهم .

المستوى الرابع : (-٠,٥٠- فأقل):- لم يتمثل في هذا المستوى أي من الوحدات إدارية .

خريطة (٨)
التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبي جريمة السرقة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠١٤م

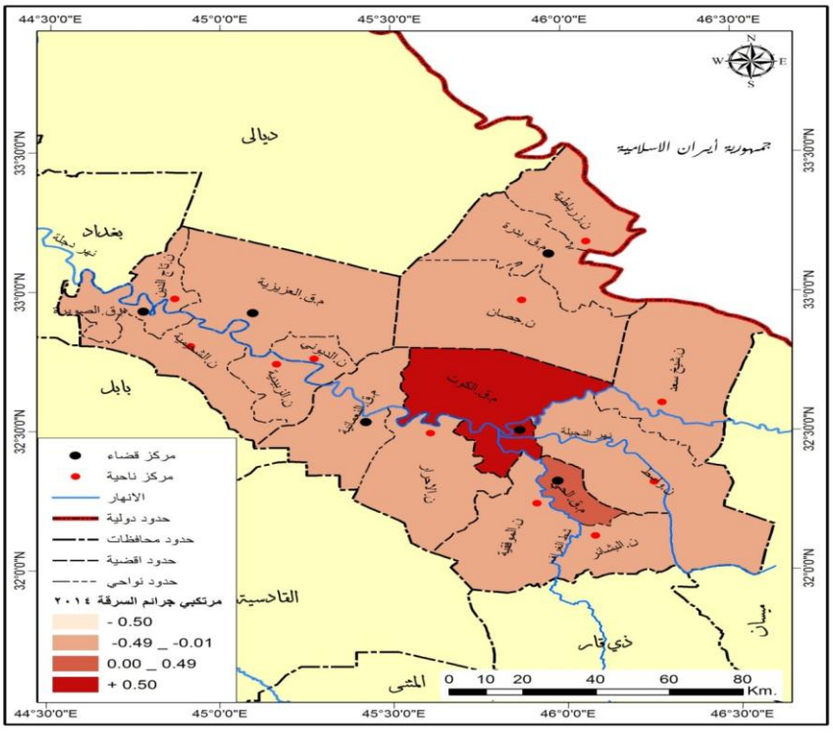

المصـــدر :-

الباحث بالاعتماد على جدول(٧) .

وبمقارنــة الجـداول والخـرائط الخاصــة بمرتكبــي جريمتــي القتـل والسـرقة فــي محافظــة واسـط للأعـوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٤م) تبرز مجموعة من المشاهدات التالية :-

- تميز بعض الوحدات الإدارية بمستوى ثابت كما هو الحال بالنسبة لمركز قضاء الكوت، حيث أنفرد بالمرتبة الأولى بجريمتي القتل والسرقة وبأكثر الاعداد للمتهمين مقارنةً بباقي الوحـــــدات الإدارية الأخرى ولكافــة الاعوام وذلك لكونهِ يمثل مركز المحافظة وما يتمتع بهِ من حجم سكاني كبير بلغ (٤٢٣٢٠٤) الف نسمة[١٤] مقارنةً بمركز قضاء بدرة مجتمعاً بناحيتي(جصـــــان وزرباطية) حيـــــث تنخفض فيهـــــا أعداد المتهمين بجريمتي القتل والسرقة ويرجـــع ذلك الـــــى انخفاض الحجم السكاني بشكل واضح كما هو الحال بالنسبة الى ناحية جصان وزرباطية ذات الـ(٢٧٧٢٢) نسمة والتي تتألف من(٥٧٦٠) أسرة وبفارق كبير يصل بينهما إلى(٣٩٥٤٨٢) نسمة [١٥] .

- أستحواذ مركز قضاء الصويرة على المرتبة الثانية بالنسبة لمرتكبي جريمة القتل وبأجمالي كلي بـ(١٧٢) متهم، تلاهُ كل من مركز قضاء النعمانية والعزيزية بالمرتبة الثالثة والرابعة بأعداد مرتكبي جرائم القتل بواقع (١١٨و١١٦) متهم .

- حاز مركز قضاء الحي على المرتبة الثانية بالنسبة لمرتكبي جريمة السرقة وبمجموع كلي بلغ بـ(٥١٤) جريمة سرقة للأعوام (٢٠٠٦ – ٢٠١٤م) ، ثم مركز قضاء الصويرة بالمرتبة الثالثة بواقع (٤٣٩) متهم .

يُعزى السبب الرئيس بارتفاع معدلا ت الجرائم بهذهِ الوحدات الإدارية نظراً لما تتمتع بهِ من حجم سكاني عالي أولاً بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة الوافدة إليها جراء عمليات التهجير ألقسري بسبب تردي الوضع الأمني في عدد من المحافظات المجاورة ولكون هذهِ المحافظات الجنوبية تشهد استقرار نسبي أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في منطقة الدراسة ولعدد من وحداتها الإدارية ثم تأثرها المتغيرات الاجتماعية ثانياً والمتمثلة بالعادات والتقاليد السائدة في هذهِ المجتمعات كونها مجتمعات زراعية تتميز بطابع ريفي يفرض عليها عادات وتقاليد ونمط معيشة خاضع للنظم العشائرية والتعصب القبلي .

- تشير خرائط التوزيع العددي السابقة بأن المستوى الثالث للدرجات المعيارية لمرتكبي جريمتي القتل والسرقة يُعد من أكثر المستويات تبايناً بأعداد الوحدات الإدارية تراوح ما بين(٦ – ١٥) وحدة إدارية .

- نالت المراتب الأخيرة بأعداد المتهمين بجريمتي القتل والسرقة كل من مركز قضاء بدرة وناحيتي (جصان وزرباطية) بالنسبة لمرتكبي جريمة القتل وبأجمالي بلغ (٢٤ و١٠و٨) متهمين تواليا، بينما نالت المراتب الأخيرة الخاصة بمرتكبي جريمة السرقة نواحي (الموفقية وزرباطية وجصان) بواقع كلي بلغ (١٢٧ و٧٧ و٧٤) متهم تباعاً، نظراً لانخفاض الحجم السكاني فيها يضاف إلى ذلك تأثير العادات السائدة لكونهِ مجتمع ريفي يُعد جرائم السرقة من الأمور المعيبة في المجتمع، يضاف إليهِ عامل أخر يتمثل بعلاقات اجتماعية جيدة تتمثل بصلاة القرابة فيما بينهم .

وباستخدام الدرجات المعيارية يُلاحظ من الجدول(٨) عدة مستويات للتوزيع العددي لمرتكبات جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط للأعوام (٢٠٠٦ و٢٠١٠ و٢٠١٤م) على النحو الاتي :-

أولاً- مرتكبات جريمة القتل:-

تشير الخريطة(٩) الخاصة بمرتكبات جريمة القتل العام(٢٠٠٦م) الى وجود المستويات الاتية:-

المستوى الأول : (٠,٥٠– فأكثر) :- ضم مركز كل من مركز قضاء الكوت والصويرة بواقع (٤ و٣) متهمات على التوالي .

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- يتألف من وحدتان أداريتان ضمن هذا المستوى هما مركز قضاء النعمانية والعزيزية وبأعداد المتهمات بـ(٢) متهمة لكل منهما .

المستوى الثالث : (-٠,٠١– -٠,٤٩):- لم تظهر فيهِ أي وحدة إدارية .

المستوى الرابع : بدرجة معيارية بلغت (-٠,٥٠ – فأقل) :- يضم أقل الوحدات الإدارية بمرتكبات جريمة القتل والتي تتمثل بمركز قضاء(الحي) ونواحي(شيخ سعد، واسط ، الدبوني) بواقع متهمة واحدة لكل منها، أخذين بنظر الاعتبار عدم ظهور عدد من الوحدات الإدارية وخلوها من المتهمات بجرائم القتل .

أما بالنسبة للمتهمات بجريمة القتل لعام(٢٠١٠م) يلاحظ من الخريطة(١٠) المستويات الآتية:

المستوى الأول:(٠,٥٠– فأكثر): جاء فيهِ مركز قضاء الكوت بالمرتبة الأولى بأعداد المتهمات بجريمة القتل بواقع (٣) متهمات، ثم مركز قضاء النعمانية والصويرة بالمرتبة الثانية بواقع متهمتان لكليهما .

المستوى الثاني: (٠,٤٩– ٠,٠٠):- لم تتمثل فيهِ الوحدات الادارية .

المستوى الثالث : (-٠,٠١– -٠,٤٩):- لم تظهر فيهِ أي وحدة إدارية أيضاً .

المستوى الرابع : (-٠,٥٠ – فأقل) :- يضم الوحدات الإدارية الخاصة بمرتكبات جريمة القتل والتي تتمثل بنواحي (شيخ سعد، الأحرار، جصان، الشحيمية) بواقع متهمة لكل منها .

جدول (٨) مرتكبات جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط وبحسب الدرجات المعيارية للأعوام (٢٠٠٦- ٢٠١٤م) ٠

الوحدات الإدارية	الدرجات المعيارية				
	جريمة القتل		جريمة السرقة		
	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠٠٦	٢٠١٤
مركز قضاء الكوت	+ ٢	+ ٢,١٥	+ ٢,٧٠	+ ٢,٧٩	+ ١,٨٢
ناحية شيخ سعد	- ٠,٧٣	- ٠,٧٢	-	- ٠,٧٩	-
ناحية واسط	- ٠,٧٣	-	-	-	-
مركز قضاء النعمانية	+ ٠,١٩	+ ٠,٧٢	-	- ٠,٠٨	- ٠,٣٠
ناحية الاحرار	-	- ٠,٧٢	-١	-	-
مركز قضاء الحي	- ٠,٧٣	-	- ٠,١٧	- ٠,٠٨	- ٠,٩١
ناحية البشائر	-	-	-	-	-
ناحية الموفقية	-	-	-١	- ٠,٧٩	- ٠,٨٠
مركز قضاء بدرة	-	-	-	- ٠,٠٨	-
ناحية جصان	-	- ٠,٧٢	-	-	- ٠,٣٠
ناحية زرباطية	-	-	-	-	-
مركز قضاء العزيزية	+ ٠,١٩	-	-	- ٠,٠٨	- ٠,٩١
ناحية الدبوني	- ٠,٧٣	-	-	-	- ٠,٨٠
ناحية تاج الدين	-	-	-	- ٠,٧٩	-
مركز قضاء الصويرة	+ ١,٠٩	+ ٠,٧٢	-١	+ ٠,٦٥	+ ٠,٢٠
ناحية الزبيدية	-	-	-	-	-
ناحية الشحيمية	-	- ٠,٧٢	-	- ٠,٧٩	-
الوسط الحسابي	١ ,٨	١ ,٥	٢,٢	٢,١	٢,٦
الانحراف المعياري	١ ,١	٠ ,٧	١,٢	١,٤	٢

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥ و٦).

خريطة (٩) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبات جريمة القتل بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠٠٦م

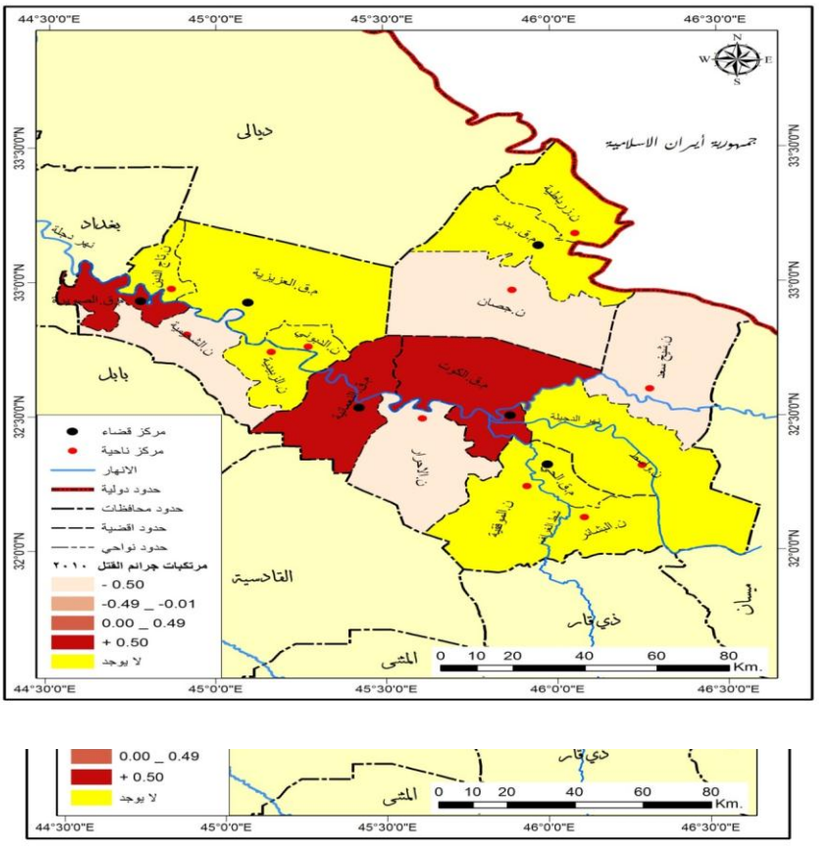

المصدر :- الباحث بالاعتماد على جدول(٨) .

كما ويلاحظ من الخريطة(١٠) عدم وجود للوحدات الإدارية ضمن المستوى الثاني والثالث بالإضافة إلى عدم تسجيل أي جريمة قتل في مركز قضاء(الحي، العزيزية، بدرة) ونواحي (واسط، البشائر، الموفقية، الدبوني، تاج الدين، الزبيدية وزرباطية) لعام (٢٠١٠م) .

خريطة (١٠) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبات جريمة القتل بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠١٠م

المصدر :- الباحث بالاعتماد على جدول(٨) .

وتشير خريطة (١١) لعام(٢٠١٤م) الخاصة بالمتهمات بجريمة القتل الى المستويات الآتية :-

المستوى الأول : (٠,٥٠– فأكثر):- تمثل بمركز قضاء الكوت فقط بأعداد المتهمات بـ(٤) متهمات .

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- لم تسجل في هذا المستوى اي من الوحدات الإدارية .

المستوى الثالث : (-٠,٠١– -٠,٤٩):- ضَمَ وحدة أدارية واحدة تمثلت بمركز قضا الحي بـ(٢) متهمات .

المستوى الرابع : (-٠,٥٠- فأقل):- يتألف من ثلاث وحدات أدارية تمثلت بمركز قضاء الصويرة وناحيتي الأحرار والموفقية بواقع متهمة واحدة لكل منها .

خريطة (١١) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبات جريمة القتل بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠١٤م

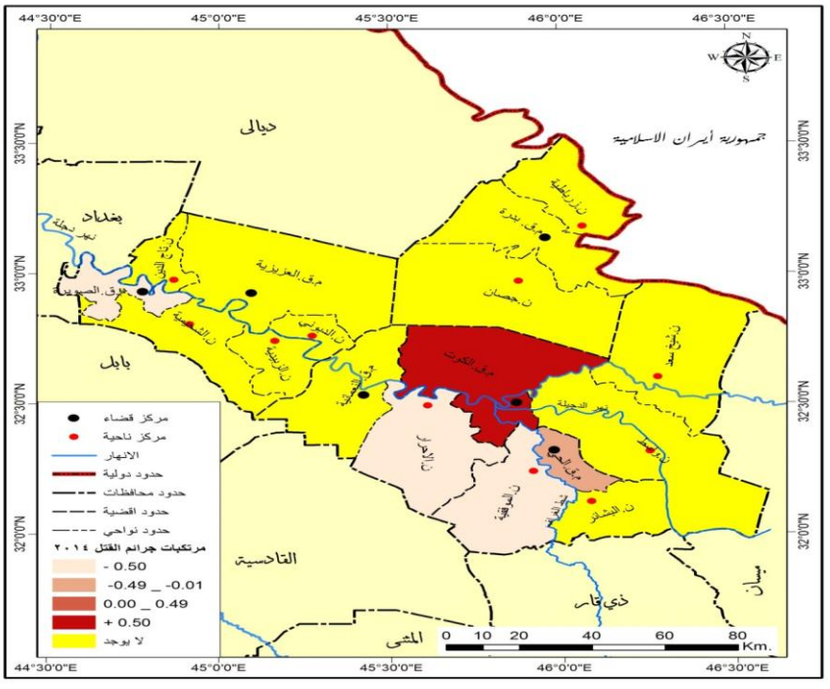

المصدر :- الباحث بالاعتماد على جدول(٨) .

ثانياً- مرتكبات جريمة السرقة:-

يلاحظ من الجدول(٨) والخرائط(١٢) و(١٣) و(١٤) عدد من المستويات الاتيـــــــــة، فمن الخريطة(١٢) الخاصة بعام (٢٠٠٦م) يمكن التميز بين المستويات المعيارية على النحو الاتي :-

المستوى الأول : بدرجة (٠,٥٠– فأكثر) :- حاز فيها مركز قضاء الكوت بأعلى معدلات السرقة بواقع(٦) متهمات وجاء ثانياً مركز قضاء الصويرة بـ(٣) متهمات .

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- لم يشتمل هذا المستوى على أية وحدة أدارية تذكر .

المستوى الثالث : (-٠,٠١– - ٠,٤٩):- ضَمَ الوحدات الإدارية متمثلة بمركز قضاء (النعمانية ، الحي، بدرة والعزيزية) بواقع كلي بـ(٢) متهمة لكل منها على التوالي .

خريطة (١٢) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبات جريمة السرقة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠٠٦م

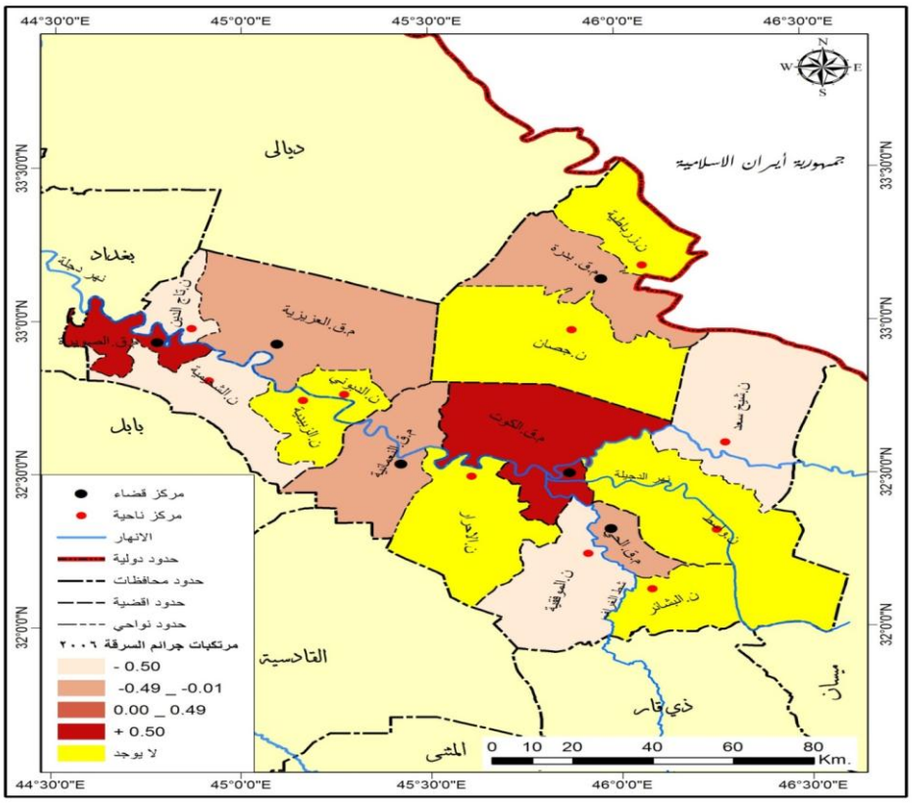

المصدر :- الباحث بالاعتماد على جدول(٨) .

أما بالنسبة لعام (٢٠١٠م) فيُلاحظ من الخريطة (١٣) المستويات الاتيـــــة :-

المستوى الأول : بدرجتهِ (٠,٥٠– فأكثر) :- يضم وحدة أدارية واحدة هي مركز قضاء الكوت بـ(٧) متهمات .

المستوى الثاني: (٠,٤٩ – ٠,٠٠):- تمثل بمركز قضاء الصويرة وبأجمالي كلي بلغ(٣) متهمات .

المستوى الثالث : (-٠,٠١– -٠,٤٩):- يتكون هذا المستوى من وحدتين إداريتين هما مركز قضاء النعمانية وناحية جصان بواقع (٢) متهمة لكل منهما .

المستوى الرابع : بدرجة(-٠,٥٠- فأقل):- شمل هذا المستوى ناحيتي(الموفقية والدبوني) بمتهمة واحدة لكل منهما .

خريطة (١٣) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبات جريمة السرقة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠١٠م

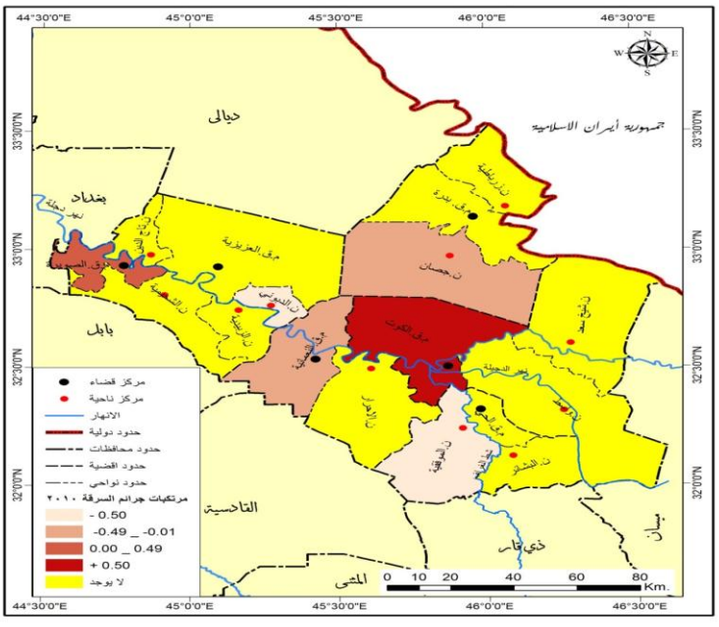

المصـــدر :- الباحـــث

بالاعتماد على جدول(٨) .

أما بالنسبة للمتهمات بجريمة السرقة لعـام(٢٠١٤) تشير الخريطة(١٤) بوجود المستويات الأتية :

المستوى الأول:(٠,٥٠– فأكثر): تمثل بمركز قضاء الكوت والصويرة بـ(٤ و٣) متهمات على التوالي .

المستوى الثاني:(٠,٤٩ – ٠,٠٠):- يضم هذا المستوى مركز قضاء النعمانية بواقع متهمتين بالسرقة .

المستوى الثالث : (-٠,٠١– - ٠,٤٩):- لم تتمثل فيهِ أية وحدة إدارية تذكر .

المستوى الرابع : (-٠,٥٠- فأقل):- يتألف المستوى الرابع من مركز قضاء (العزيزية والحي) وناحية (الدبوني) وبنفس أعداد المتهمات البالغ متهة واحدة لكل منها .

خريطة (١٤) التوزيع الجغرافي لأعداد مرتكبات جريمة السرقة بحسب الوحدات الإدارية في محافظة واسط لعام٢٠١٤م

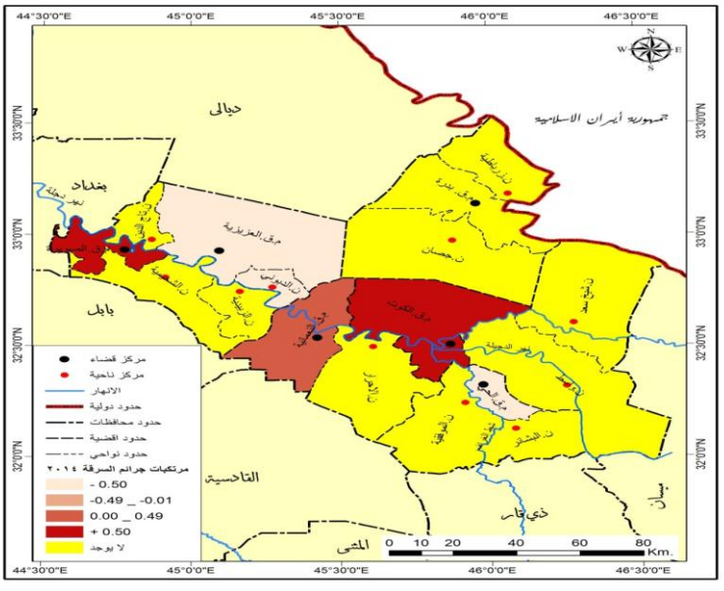

المصدر :- الباحث بالاعتماد على جدول(٨) .

وبمقارنة الجداول والخرائط الخاصة بمرتكبات جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط لعام (٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٤م) تتضح مجموعة من المشاهدات الاتية :-

١- انفراد مركز قضاء الكوت بأعلى القيم لمرتكبات جريمتي القتل والسرقة ولجميع أعوام الدراسة بواقع (٢٥ و٣٨) متهمة لكلى منهما .

٢ – حاز مركز قضاء الصويرة على المرتبة الثانية بالنسبة لمرتكبات جريمتي القتل والسرقة، وبالإجمالي الكلي لمرتكبات جريمة القتل بـ(١٢) متهمة، بينما بلغ أجمالي أعداد المتهمات بالسرقة بـ(١٦) متهمة .

٣- جاء مركز قضاء العزيزية والحي بالمرتبة الثالثة بأجمالي أعداد المتهمات بجريمة القتل بواقع (٧) متهمات، بينما جاء مركز قضاء الحي بالمرتبة الثالثة بواقع كلي للمتهمات بجريمة السرقة بـ(١٤) متهمة.

٣- شهدت العديد من الوحدات الإدارية عدم تسجيلها لجريمتي القتل والسرقة ولعدة أعوام كما هو الحال بالنسبة لناحية (جصان، زرباطية، تاج الدين) بحالة واحدة بجريمة القتل لكل منهما للأعوام(٢٠١٠و ٢٠١١و ٢٠١٢م)، وكذلك الحال بالنسبة لمرتكبات جريمة السرقة فقد تم تسجيل حالة واحدة في نواحي(جصان، زرباطية، البشائر) لعامي (٢٠١٠ و ٢٠١٢م).

الاستنتاجات:-

توصلت الدراسة من خلال اتباعها خطوات المنهج العلمي الجغرافي الى جملة من الاستنتاجات الاتية :-

١- تميز الاتجاه العام لجريمتي القتل والسرقة في منطقة الدراسة بالانخفاض التدريجي في أعدادهِ بشكل عام لكل من (الذكور والاناث) منذ عام(٢٠٠٦م) بواقع (٢٥٤ و١٥) جريمة قتل لكل منهما الى (١٦٤و٩) جرائم

قتل في عام(٢٠١٤م) وبفارق أعداد مرتكبي ومرتكبات جريمة القتل البالغ(٩٠و٦) جريمة، ويتضح الفارق الكبير بالنسبة لمرتكبي ومرتكبات جريمة السرقة مابين عام (٢٠٠٦م) بواقع(١٣٦١و٢١) جريمة الى(٦٦٤و١٢) جريمة سرقة لكل منهما في عام (٢٠١٤م) وبفارق يصل الى(٦٩٧) متهم و(٩) متهمات .

٢- أوضحت الدراسة حجم التباين المكاني الكبير في أعداد مرتكبي ومرتكبات جريمتي القتل والسرقة بين الوحدات الادارية في عموم منطقة الدراسة، حيث تشير الدراسة الى استحواذ مركز قضاء الكوت على أعلى القيم لمرتكبي ومرتكبات جريمتي القتل والسرقة لكافة سنوات الدراسة بواقع أجمالي بلغ (٥٨٠ و٢٥) متهم ومتهمة بجريمة القتل و(٤٣٩٤ و٣٨) متهم ومتهمة بجريمة السرقة على التوالي، يقابلها انخفاض واضح بأعداد مرتكبي ومرتكبات جريمتي القتل والسرقة في وحدات ادارية اخرى كما هو الحال بمركز قضاء بدرة ونواحي جصان وزرباطية مجتمعتاً، حيث بلغ اجمالي مرتكبي ومرتكبات جريمتي القتل للمدة(٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٤م) نحو(٤٢ و٤) متهم ومتهمة لكليهما و(٢٨٠) متهم و(٧) متهمات بجريمة السرقة وهذا عائد الى الفارق الكبير في اعداد السكان مابين مركز قضاء الكوت البالغ نحو(٤٢٣٢٠٤) ألف نسمة وبين مركز قضاء بدرة وناحيتي جصان وزرباطية مجتمعتاً بـ(٢٧٧٧٢) الف نسمة، بالإضافة الى التنوع في حجم الوظائف وطبيعة العادات والتقاليد السائدة فيهما .

٥- من النتائج المهمة التي توصلت أليها الدراسة الميدانية هو تأثر مجتمع منطقة الدراسة بالعادات والتقاليد الاجتماعية(القوانين العشائرية) في معالجة وفض الكثير من جرائم القتل والسرقة وبما ينعكس سلباً على دور الاجهزة الامنية في مكافحة الجريمة على اختلاف انواعها.

المقترحـــــــات:-

في ضوء الاستنتاجات السابقة التي تم التوصل إليها سوف تتناول الدراسة أهم المقترحات التي يمكن من خلالها الحد والقضاء على ارتكاب جريمتي القتل والسرقة في محافظة واسط من وجهة نظر جغرافية ومن خلال الجوانب الآتية:-

١- لابد من الاسراع بأنشاء قاعدة بيانات خاصة بمرتكبي ومرتكبات الجرائم في محافظة واسط على اختلاف انواعها وفق برامج احصائية متكاملة معدة من قبل الجهات ذات الاختصاص لكونها تمثل قاعدت بيانات تستند عليها الدراسة العلمية والبحثية بحيث تكون هذهِ البيانات منظمة بطريقة علمية ومبوبة يَسهل الحصول عليها والابتعاد عن النمط القديم في عملية الحفظ الورقية من اجل الحفاظ عليها من التلف والسرقة .

٢- اقامة برامج التوعية والتوجيه في المناطق الريفية على دور الاجهزة الامنية في مكافحة الجريمة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وبحضور رجال الامن والدين وشيوخ العشائر ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل دور سلطة القانون في القضاء على الجريمة وفصلها عن العرف العشائري ونفوذهِ في حل مثل هذهِ الجرائم نظراً لما يتسبب بهِ من عملية القتل والتسوية بنعرة قبلية يذهب ضحيتها العديد من الابرياء .

المراجع والمصادر

١ - القران الكريم، سورة المائدة، الآية(٣٠).

٢ - محمد الأمين البشري، أنماط الجرائم في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ١٩٩٩م، ص٢٧-٢٨ .

٣- كامل جاسم المرایاتي، رجاء محمد قاسم، الأحداث الجانحون والسرقة (دراسة في قسم تأهيل الأحداث في الكرخ ببغداد)، عدد خاص ببحوث كلية التربية، جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد(٣)، شباط ،٢٠٠٧م، ص١٤٣.

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٨م، تموز ٢٠٠٩م ،ص٢٠.

٥- حسن شحاتة السعفان، علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، القاهرة، ١٩٦٦م، ص١ .

٦- أبي الفضل جمال الدين ابن منظور الأفريقي، معجم لسان العرب (مادة جرمَ)، الجزء الثالث،ط٤، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م، ص١٢٩ .

٧ - بدرية عبد المنعم حسونة ، جريمة القتل شبه العمد وأجزيتها المقررة في الشريعة والقانون الجنائي السوداني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، ط١، الرياض، ١٩٩٩م ،ص١٧ .

٨- لؤلؤة بنت صالح آل علي، الأمن من جريمة السرقة، مجلة الامن، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة، قسم الدراسات الاسلامية ، العدد(٧)، لعام١٩٩٣م، ص٢ .

٩ - جعفر عبد الامير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، ط١، مطابع يوسف بيضون، بيروت،١٩٨١م،ص١٤٩ .

١٠- حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة(مبادئ وأسس)، دار الحصاد، ط١، ٢٠١٥م، ص٣٥-٣٦ .

١١- سيف الإسلام شوية، المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خضيرة بسكرة، العدد(١٢)، ٢٠٠٧م، ص١٨٣ .

* - يقصد بالتوزيع الجغرافي لأي ظاهرة سكانية أعداد السكان المعنيين بالدراسة الذين يتواجدون في منطقة محدودة وفي وقت معين والطريقة التي ينتشرون بها في المكان من دون مراعاة لتركيبهم أو مستوياتهم فهدف التوزيع هو الكم لا النوع، أو هو حصيلة ما يصيب المنطقة أو الاقليم من حصة السكان أو نسبتهم سواء كان ذلك على مستوى الدولة أو على مستوى وحداتها الادارية .

ينظر:- مصطفى عبدالله محمد السويدي، تباين التوزيع الجغرافي لسكان في محافظة الفرات الاوسط، أطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة البصرة، غير منشورة (١٩٩٦م)، ص١٤٨ .

- حسين علي عبد محمد الراوي، تغير توزيع سكان الانبار وحركتهم المكانية، أطروحة دكتوراه ، الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، غير منشورة(١٩٩٩م)، ص٣١ .

* - يرتبط مفهوم التوزيع العددي بعدد السكان أو بنوع الظاهرة المدروسة والذي يتم عدهم وحصرهم في منطقة معينة ووقت معين، ويعتبر التوزيع العددي من الأساليب التي يمكن تمثيلها على الخريطة بتوفير البيانات الرقمية الخاصة بكل منطقة(وحدة إدارية) من حيث عدد السكان ونسبة ما يصيبها من إجمالي المنطقة، توضح هذه البيانات واختلافها زمانيا ومكانيا أهمية المكان.

ينظر - حسين عليوي ناصر الزيادي ، تباين خصائص السكان والمؤثرات التنموية في مملكة البحرين للمدة (١٩٩١– ٢٠٠١م)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨م ،ص٦٣ .

* - أما بخصوص بيانات عام (٢٠٠٧م) فقد تعذر الحصول عليها نظرا لعدم الاستقرار الأمني الذي شهدته المحافظة بصورة خاصة في تلك الفترة بسبب الأحداث التي جرت بين قوات الاحتلال الأمريكي وقوات الميليشيات مما أدى إلى عدم دقة ووضوح هذه البيانات وبصفة خاصة جرائم القتل والسرقة، لذا تم استثنائها .

١٢- عبد الأمير عشوان، مظاهر السلوك الانحرافي للأحداث في مدينة النجف، رسالة ماجستير(غير منشورة)، مقدمة إلى الجامعة الحرة في هولندا، ٢٠٠٨م، ص٧٦ .

١٣ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط والإنماء، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان محافظة واسط لعام ٢٠١٤ م .

* - الدرجة المعيارية وهي تقنية إحصائية تستخدم لمعرفة عدد الانحرافات المعيارية التي تبتعد فيها القيم الفردية في التوزيع عن الوسط الحسابي، فهي من المقاييس المهمة لتحديد الموقع النسبي لكل قيمة في التوزيع لكونه يعطي القيمة الحقيقية لتوزيع أية ظاهرة باستخدام المعادلة الآتية :

$$د = \frac{(س - \bar{س})}{ع}$$

إذ أن : د = الدرجة المعيارية / س = أي قيمة من قيم المشاهدات س- = الوسط الحسابي/ ع = الانحراف المعياري .

ولاستخراج الانحراف المعياري من خلال المعادلة التالية:

$$ع = \sqrt{\frac{مج (س-س)^{٢}}{ن}}$$

حيث أن : ع = الانحراف المعياري / س = أي قيمة من قيم المشاهدات س- = الوسط الحسابي / ن = عدد المشاهدات.

ينظر- عبد الرزاق محمد البطيحي، الاستخدام الأمثل لتقنيات التصنيف الكمي في الدراسات الجغرافية ، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨٩، ص١٦.

- عبد الرزاق محمد البطيحي، وزملائه، الإحصاء الجغرافي، مطبعة جامعة بغداد،١٩٧٩م ،ص٧٧.

** - أما بالنسبة للتوزيع العددي فقد تم اختيار عدة فئات أو مستويات أخذين بنظر الاعتبار بأن هذا الاختيار لا يسمح ببقاء عدد من الفئات خالية من التكرار إلا في بعض الحالات .

١٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة ، تقديرات سكان العراق لعام ٢٠١٤م .

١٥- جمهورية العراق، وزارة التجارة، دائرة التخطيط والمتابعة ، فرع تموين واسط ، بيانات رسمية (غير منشورة)، جدول(ف) ، لعام (٢٠١٤م) .